

2021

# تقرير مناصرة التوطين

مقترحات السياسة والحلول الدائمة



**MINISTRY OF  
FOREIGN AFFAIRS  
OF DENMARK**  
*Danida*







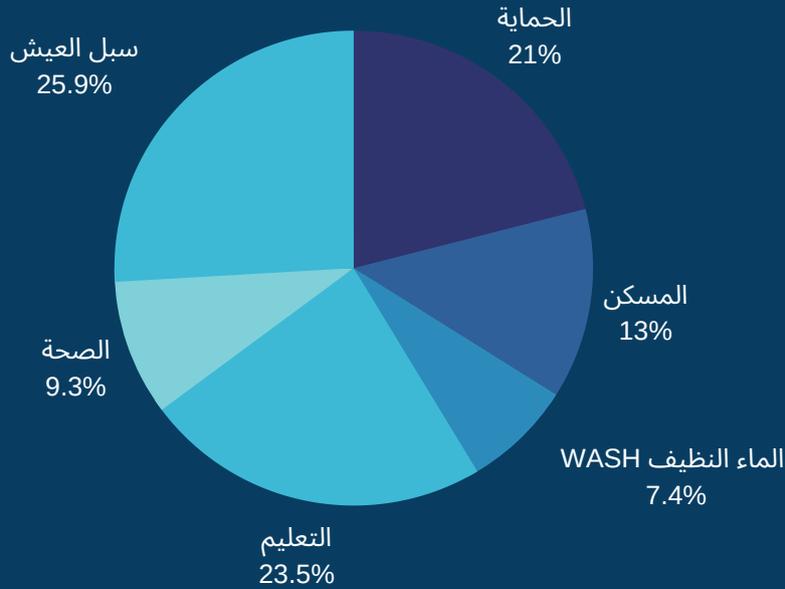
# نظرة عامة



وفقاً لـ 87% من المشاركين في الاستبيان، ساهم المؤتمر وورشة العمل في تعزيز التنسيق وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في شأن القيام بالمناصرة القائمة على الأدلة.



ساهم في المؤتمر وورشة العمل 147 منظمة مختلفة.



مجالات نشاط المنظمات المساهمة في ورشة العمل والمؤتمر الوطني

\* تم الحصول على الإحصائيات من الاستبيان الذي أكمله المشاركون.

# مقاربة شاملة لقضية الهجرة في تركيا

ورقة سياسة موجزة حول الانسجام الاجتماعي والتمكين الاقتصادي والعودة  
الطوعية وإعادة التوطين

## الملخص

تمت صياغة موجز السياسة هذا في أعقاب نتائج ورشة العمل التي جمعت المنظمات المحلية في  
تركيا بهدف البحث عن توصيات سياسية للاجئين والمهاجرين في تركيا

---

## المحتويات

|   |       |      |
|---|-------|------|
| 1 | ..... | 1    |
| 1 | ..... | 1.1. |
| 1 | ..... | 1.2. |
| 2 | ..... | 1.3. |
| 2 | ..... | 2.   |
| 3 | ..... | 2.1. |
| 3 | ..... | 2.2. |
| 3 | ..... | 2.3. |
| 3 | ..... | 2.4. |
| 4 | ..... | 3.   |
| 4 | ..... | 3.1. |
| 4 | ..... | 3.2. |
| 5 | ..... | 3.3. |
| 5 | ..... | 3.4. |
| 5 | ..... | 4.   |
| 5 | ..... | 4.1. |
| 6 | ..... | 4.2. |
| 6 | ..... | 4.3. |
| 6 | ..... | 4.4. |

## نظرة عامة

تعتبر قضايا الهجرة واللجوء من أهم القضايا التي يجب معالجتها من خلال الجهود المبذولة للتخفيف من معاناة المجموعات الحساسة وبالتالي تحسين حياتهم. هذه الاستجابة ستجعل من الممكن أيضاً تقليل التوتر في البلد الذي يعيشون فيه حالياً والمساعدة في خلق الانسجام في مجتمعهم. تقدم هذه السياسة الموجزة حلاً ممكناً لسد هذه الثغرات لكل من اللاجئين الخاضعين للحماية المؤقتة والمهاجرين غير الشرعيين. تم دراسة نهج شامل لقضايا الهجرة واللجوء في تركيا في إطار أربعة مواضيع رئيسية في ورقة السياسة الموجزة هذه:

- الانسجام الاجتماعي
- التمكين الاقتصادي
- العودة الطوعية
- إعادة التوطين

اجتمعت العديد من منظمات المجتمع المدني المحلية (التي هي تحت قيادة المجتمعات المضيفة واللاجئين) بهدف إيصال أصوات هؤلاء الأشخاص المتضررين، بالإضافة إلى تناول أهمية التوطين، وتوفير المدخلات لأجل مناصرة السياسات الضرورية التي من شأنها أن تركز على القضايا الأساسية للاجئين الخاضعين للحماية المؤقتة والمهاجرين غير الشرعيين .

## 1. الإنسجام الاجتماعي

يُعرّف الانسجام الاجتماعي بأنه استعداد أعضاء المجتمع للتعاون مع بعضهم البعض من أجل البقاء والازدهار. وهي عملية تهدف إلى القضاء على التمييز والاستبعاد بين الأفراد مع التطلع إلى زيادة الالتزام والتضامن بين فئات المجتمع. إن المجتمع المنسجم اجتماعياً هو المجتمع الذي يعمل من أجل رفاهية جميع أعضائه، ويكافح ضد الاستبعاد والتهميش ويخلق شعوراً بالانتماء، ويوفر إمكانية الارتقاء للجميع. يجب أن تكون اللوائح القانونية والسياسات المنفذة والخدمات

المقدمة لطالبي اللجوء كافية ومستدامة لضمان أن يعيشوا في انسجام مع السكان المحليين. لتحقيق الانسجام الاجتماعي داخل المجتمع، من المهم للغاية تلبية المتطلبات الأساسية مثل تعليم اللغة. السياسات التي ستوضع يجب أن تكون ببنية تشمل مجموعات المجتمع في تفاعل نشط وهذا عامل بالغ الأهمية في تعزيز الانسجام الاجتماعي. لذلك يجب أن تشمل السياسات، التي يتم تنفيذها لتشكيل استراتيجية الانسجام الصحيحة مع الأخذ في الاعتبار نهجاً قائماً على المجتمع، جميع أفراد المجتمع وتوفير حل دائم طويل الأجل.

## توصيات السياسة:

### 1.1. يجب دعم المقاربات الهيئية للحلول

بدأ المتبرعين والمنظمات الإنسانية في تقديم الدعم مع بداية أزمة اللاجئين، وكان التركيز في استراتيجيات المساعدة على النازحين. ولكن في الحقيقة أن المجتمعات المضيفة هي عنصر آخر متأثر بهذه الأزمات. مع الأخذ بعين الاعتبار إلى إمكانية وجود أحكام مسبقة بين هاتين المجموعتين ضد بعضهما البعض، وأن تفاعلهم ضعيف للغاية بسبب الطبيعة البشرية، وأن هذه الأحكام المسبقة والضعف سيخلق المشاكل في السياق الاجتماعي والسياسي على المدى المتوسط والطويل الأجل، ويجب التصرف بناءً على ذلك. نظراً لكون الوقت المطلوب من هاتين المجموعتين لتتعايشان مع بعضهما البعض غير معروف، يجب على منظمات المجتمع المدني والمتبرعين تغيير سياساتهم وتطوير المشاريع التي توفر حلاً مختلطة لدعم المجتمعات المضيفة و النازحين معاً. ويجب على المتبرعين تقديم الدعم لهذه الأنواع من المشاريع أيضاً.

## 1.2. يجب إجراء دراسات الانسجام لمنع النزاع بين المجتمعات

الانسجام الاجتماعي هو عملية ديناميكية وذات اتجاهين تتطلب الاحترام والتفاهم. لذلك وبينما يتكيف اللاجئون مع البلد الجديد، يجب زيادة تواصلهم مع المجتمعات المضيفة ويجب تشجيع الممارسات التي تمنع وجهات النظر السلبية والمضرة تجاههم من قبل المجتمعات المضيفة بسبب أمور مثل ارتفاع الأسعار وانخفاض الرواتب والبطالة التي تسبب الكراهية. لتجنب تضارب المصالح بين هاتين المجموعتين وتلافي الحساسية، من الضروري التدخل في الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها المجتمعات المضيفة والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها يومياً. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يواجه اللاجئون مواقف سلبية من المجتمعات المضيفة بسبب القلق والعداء وكراهية الأجانب. يجب تنفيذ أنشطة اندماج وزيادة الوعي لتحقيق التفاهم المتبادل، مما يتيح إقامة تفاهم ورابطة من خلال ضمان التفاعل بين المجتمعين. من المهم أن تغلب المجتمعات المضيفة على الأحكام المسبقة بشأن حصول اللاجئين على حقوق ومزايا أكثر منهم. وفي بعض الحالات، يجب أن تركز هذه الأنشطة على المجتمعات المضيفة بدلاً من مجتمعات اللاجئين. لذلك يجب على الدولة إدارة العمليات بشكل أكثر شفافية لإظهار أن المجتمعات المحلية لها حقوق متساوية في الدعم الذي تقدمه، ويجب على منظمات المجتمع المدني تجنب المشاكل المحتملة من خلال تركيز بعض أنشطتها على المجتمعات المحلية.

## 1.3. يجب أن يتاح لمنظمات المجتمع المدني مساحة رأي أكبر

تمتلك منظمات المجتمع المدني المعلومات الأكثر فائدة بفضل أبحاثها التفصيلية وعملها الميداني حول المشاكل التي يواجهها اللاجئون والمجتمعات المضيفة، وتوقعاتهم المتعلقة بهذه المشاكل، وكم من هذه التوقعات يمكن أن تتحقق. تشكل منظمات المجتمع المدني أحد

العناصر الأساسية للسياسة الديمقراطية، ولكن رأياً في عمليات صنع القرار والسياسة محصور فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه الحكومات المحلية. مثلما أنشطة السلطات المحلية بدون المعلومات والأدوات التي تمتلكها منظمات المجتمع المدني لن تحقق النتائج المرضية، كذلك أنشطة منظمات المجتمع المدني بدون دعم وتعاون السلطات المحلية لن تحقق النتائج المرضية. بفضل تعاون منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية، سيتمكن المجتمع من تحقيق هيكل أكثر تعددية وتشاركية وديمقراطية. ولذلك يجب على السلطات المحلية تطوير سياسات للاستفادة من خبراتهم من خلال إعطاء المزيد من الصلاحية لمنظمات المجتمع المدني.

## 2. التمكين الاقتصادي

إن مجرد نقل اللاجئين إلى مجتمع أكثر أماناً غير كافي، لأنه من الضروري أيضاً بناء بيئة داعمة تسمح لهم بأن يصبحوا أعضاء مساهمين في المجتمع المضيف. يتمثل أحد الجوانب المهمة لهذا النهج في تهيئة بيئة ترحيبية للاجئين في مكان العمل مما يساعد على بناء أساس اقتصادي قوي. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر دعم الاستقلال المالي لأسر اللاجئين من خلال إدماجهم في سوق العمل وتحقيق القدرة المالية الكاملة من خلال برامج التمكين الاقتصادي أهم العوامل في الاستجابة الإنسانية.

تعتبر خدمات التوظيف المبكر أيضاً جزء مهم من برامج التمكين الاقتصادي التي تساعد اللاجئين على الاستعداد للتوظيف واستكشاف فرص جديدة. لا يوفر التمكين الاقتصادي للاجئين فرصة لكسب المال واتخاذ قراراتهم بأنفسهم فحسب، بل يعيد لهم أيضاً الإحساس بالحياة الطبيعية والقدرة على التنبؤ في حياتهم. وكذلك فإنه يمهّد الطريق للمساهمة والانسجام في المجتمع. المصادر في برامج التمكين الاقتصادي تحتاج إلى التركيز على الطرق العملية والمثبتة لمساعدة اللاجئين وأرباب العمل على الوصول إلى سوق العمل. وكي يتم تطوير حلول اقتصادية للاجئين في تركيا وضمان التمكين الاجتماعي

والاقتصادي للأفراد المحتاجين، يجب أن تكون الاعتبارات الرئيسية هي توقعات سوق العمل و الديناميكيات الثقافية والكفاءات المهنية للجمهور المستهدف.

## توصيات السياسة:

### 2.1. يجب دعم المقاربات متوسطة وطويلة الأجل

نظراً لوجود مشكلات مثل عجز الميزانية والبطالة والبنية التحتية المتخلفة مسبقاً، فقد تقامت الصعوبات التي تواجهها المجتمعات المضيفة بسبب أزمة اللاجئين. لا يمكن التعامل بمنظور مشترك بشأن الأسباب الجذرية للمشاكل المذكورة والحلول الفعالة للقضاء على هذه الأسباب إلا من خلال استراتيجيات ودعم على المدى المتوسط والطويل الأجل. ولهذا الغرض، يجب على المتبرعين التأكد من أن المشاريع المطورة مصممة بشكل يراعي هذه القضايا. بدلاً من المشكلات المتطلبة للحلول على المدى القصير، أصبحت المشكلات التي تعاني منها تركيا من المشكلات التي تتطلب اهتمام ودعم لتعزيز الرفاهية على المدى المتوسط إلى الطويل الأجل. كما يجب الأخذ في الاعتبار أن المشاريع قصيرة المدى ستكون غير كافية في توفير حلول دائمة، وبالتالي قد يكون التمويل غير فعال. لذلك يجب على الجهات المانحة دعم الاستراتيجيات طويلة الأجل وفترات التمويل التي تتضمن تنفيذ هذه الاستراتيجيات من خلال إجراء تغيير في السياسة على مشاريع منظمات المجتمع المدني والمنظمات العامة التي يتم طرحها في سياق التماسك الاجتماعي.

### 2.2. يجب على المجتمع العام والمدني أن يدعم النمو

#### الاقتصادي بالتعاون مع القطاع الخاص

يجب على صناع السياسات والمجتمع المدني والقطاع الخاص أن يجتمعوا ويتعاونوا في الأسواق التي تحتاج إلى التطوير. إن امتلاك الموارد والقدرات والإمكانات اللازمة لضمان النمو الاقتصادي والتنمية

من خلال خلق فرص عمل جديدة، لتوفير هذا النمو سيساعد الاقتصاد على أن يكون أكثر استقراراً ضد العوامل الخارجية وستساعد استراتيجيات النمو الاقتصادي هذه على تطوير الرفاهية العامة مما سيحسن الانسجام الاجتماعي. لكي تقدم الدولة استثمارات وأنشطة تنمية جديدة بالاشتراك مع القطاع الخاص، يجب على المانحين دعم المشاريع التي من شأنها زيادة مستوى التعليم والتدريب الوظيفي التي ستسمح بتتمية المهارات لكل من المجتمعات المضيفة والنازحين. نتيجة لذلك، يجب على الدولة تشجيع الاستثمارات الاقتصادية الجديدة وزيادة فرص العمل من خلال السياسات الاقتصادية الجديدة التي يتم تطويرها.

### 2.3. يجب أن يصبح اللاجئين مكتفين ذاتياً

بينما يعيش اللاجئون على المساعدات الاجتماعية التي يتلقونها من خلال الجهات المانحة والدولة، لا يحظون بفرصة المساهمة في المجتمع الذي يعيشون فيه بطريقة مستدامة. سيصبح اللاجئون مكتفين ذاتياً عندما يتم إدراجهم في سوق التعليم والتوظيف. من خلال التدريب الشخصي والمهني وخاصة التدريب على ريادة الأعمال، يمكن للاجئين المساهمة في مراحل الإنتاج وخلق فرص العمل وبالتالي زيادة مستوى الرفاهية للمجتمع الذي يعيشون فيه. عندما يكون لدى مجتمعات اللاجئين الموارد اللازمة لتطوير أنفسهم وكذلك الفرص والحقوق لمساعدتهم على الاكتفاء الذاتي، فإنهم سيشعرون بالانتماء إلى المجتمع الذي يشاركون فيه ويساهمون فيه اقتصادياً واجتماعياً. لذلك ينبغي تقديم المزيد من الدعم من قبل مؤسسات مثل KOSGEB و IŞKUR والمستثمرون الملاك للمشاريع التي ستساهم في قيام اللاجئين باستثماراتهم الاقتصادية الخاصة.

### 2.4. يجب أن يشمل الدعم جميع مجموعات اللاجئين

نظراً لاحتواء مجموعات اللاجئين على نساء وكبار السن والأطفال والمعوقين، من الضروري تطوير حلول للاحتياجات الخاصة لهذه المجموعات. بمساعدة التحليلات المتعمقة، لا سيما إزالة الحواجز التي

تعرض النساء الراغبات في المشاركة بنشاط في عالم العمل وتحقيق المزيد من المساواة في النوع الاجتماعي في عمليات التدريب المهني، ستؤدي إلى نتائج فعالة للغاية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والتكيف مع المجتمع المضيف، وستكون البرامج والاستراتيجيات التي ستوفر إمكانية تلبية هذه الاحتياجات استثمارات قيمة لمستقبل المجتمع. لتحقيق ذلك، يجب على منظمات المجتمع المدني المحلية، التي تعمل بشكل وثيق مع اللاجئين أكثر من الآخرين، تقديم معلومات محددة حول احتياجات الفئات المحرومة باستخدام تقنية رسم الخرائط والمطالبة بوجود تمييز إيجابي لهذه المجموعات وخاصة في الإعانات الحكومية.

### 3. العودة الطوعية

العودة الطوعية إلى الوطن هي العودة الحرة والطوعية لشخص إلى بلده بطريقة آمنة وكريمة. يُنظر إليها على أنها الحل المفضل للعديد من المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين الآخرين. بالإضافة إلى كونها الخيار المناسب لمعظم البلدان، فإن حلم العودة إلى بلدانهم الأصلية هو أحد أكثر الأسباب التي تم التعبير عنها من قبل المهاجرين غير الشرعيين. من المهم استقطاب المهاجرين غير النظاميين الذين يواجهون صعوبة في العودة مع عائلاتهم وأحبائهم، والمضي قدماً في مكافحة الهجرة غير النظامية في البلدان المقصودة.

على الرغم من أن العودة الطوعية هي إحدى أكثر الطرق تفضيلاً، إلا أن أرقامها قد لا تكون دائماً على المستويات المتوقعة. يجب حل المشاكل، خاصة بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين الراغبين في العودة الطوعية الذين دخلوا البلاد بشكل غير قانوني بسبب مشاكل تتعلق بالاقتصاد والأمن والسياسة وما إلى ذلك في مواطنهم الأصلية. ومن هنا فإن التواصل مع دول المنشأ ومحاولة حل المشاكل التي تسببت في أزمة الهجرة من أساسها، وتقديم الدعم الاقتصادي يحقق نتائج مهمة. تم إنشاء آلية لدعم العودة الطوعية في تركيا وبدأت الدراسات التجريبية حالياً.

ومع ذلك، فإن البحث عن حل بالموارد المادية دون تحليل الأزمات الرئيسية في كل من البلدان المقصودة وبلد المنشأ يمكن أن يجعل عملية الإعادة إلى الوطن صعبة التنفيذ. ينبغي دراسة المشاكل الرئيسية التي تؤدي إلى الهجرة واحدة تلو الأخرى، وينبغي البحث عن حل في بلد المنشأ، مع توفير الدعم الاقتصادي وزيادة التنسيق والتعاون داخل البلدان ذات الصلة بهذه القضية. وإلا سينخفض عدد المهاجرين الذين يقومون بالعودة الطوعية إلى الوطن وسيزداد التدفق إلى بلدان المقصد بشكل كبير .

لا يمكن تطبيق هذه العودة الطوعية على الدول التي ليس لتركيا علاقة سياسية معها، وبالتالي يجب أن يؤخذ في الاعتبار أنه لا يمكن تطبيق هذه العملية إلا مع الدول التي لديها علاقات دبلوماسية ثنائية .

#### توصيات السياسة:

### 3.1. يجب إجراء دراسات سبل العيش في بلدان المنشأ

وفقاً للسياسة التي سيتم تحديدها؛ ينبغي إجراء دراسات في البلدان التي يوجد بها أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين لتحسين سبل عيش المهاجرين الذين يعودون طواعية بدعم وتنسيق من المؤسسات الحكومية. وفي إعادة إعمار سوريا إلى جانب هذه البلدان، بما في ذلك الاستثمارات لتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والوظائف وخلق فرص العمل، ينبغي تشجيع ودعم قيادة المنظمات السورية داخل البلاد والمنظمات التي يقودها اللاجئون والمهجرون.

### 3.2. يجب توفير العودة الطوعية المدعومة وطنياً.

يجب تنفيذ الأنشطة الإعلانية الداعمة للعودة الطوعية من قبل المؤسسات والمنظمات المحلية في تركيا، ويجب تحديد السياسات المتعلقة بهذه القضية لطرح الآلية. العديد من المهاجرين غير الشرعيين الذين يعيشون في تركيا ليسوا على دراية بالنظام بسبب عدم توفر المعلومات اللازمة، وحتى إذا كانوا يريدون العودة، فلا يمكنهم ذلك بسبب عدم وجود دعم مالي .

### 3.3. يجب فحص آلية العودة الطوعية.

ينبغي مراقبة وضع المهاجرين الذين يعودون طوعاً إلى بلدانهم بدعم وطني وتنفيذ التدخل في المواقف التي قد يكون فيها الفرد في خطر. يجب إجراء عمليات المراقبة والتدخل من قبل المنظمات الدولية و / أو الدولة التي يسرت عملية العودة الطوعية المدعومة. في نطاق السياسة التي سيتم تحديدها، يجب أن تمنع دول المنشأ المواقف التي قد تعرض حياة المهاجرين للخطر عند عودتهم، والذين هم أقدموا على الهجرة الغير النظامية لأسباب أمنية أو اقتصادية. وذلك بناءً على اتفاقية يتم إبرامها بين الدولة المنشأ والهيئات الدولية، وينبغي أن تكون الآلية قادرة على التحكم في هذه العملية .

### 3.4. يجب تخفيف لهجة الخطاب السياسي.

من المهم اعتماد سياسة لتخفيف أو وقف الخطاب السياسي حول عودة اللاجئين خلال فترات الانتخابات لكي تجري آلية العودة الطوعية بشكل أكثر صحة ولتشجيع العودة الطوعية. من أكثر القضايا التي يُشار إليها بشكل متكرر خلال فترات الانتخابات عدد اللاجئين في تركيا، والسياسيون الذين يرغبون في الاستفادة من هذه الأزمة يستخدمون أيضاً خطاباً شديداً للهجرة. وبدلاً من تشجيع العودة الطوعية للمهاجرين، فإن هذا الخطاب يبعدهم ويجعلهم يلجأون إلى طرق أخرى. هذا الخطاب الحاد يسبب التوتر بين المجتمع المحلي والمهاجرين ويدمر أيضاً آلية العودة الطوعية.

## 4. إعادة التوطين

إعادة التوطين في بلد ثالث هو الحل الذي يسمح لطالبي اللجوء نو الوضع الحساس بالذهاب إلى بلد آخر حيث يمكنهم الحصول على الحماية والمساعدة من الدولة التي يلجأون إليها حالياً. يسمح هذا الحل الدائم الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع المديرية العامة لإدارة الهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بإعادة توطين طالبي اللجوء الأكثر ضعفاً في بلد يمكنهم فيه الحصول على المساعدة

المطلوبة لتلبية احتياجاتهم الخاصة. يتم تحديد عدد محدود من الحصص كل عام لـ "إعادة التوطين في بلد ثالث"، وهي ليست مجرد عملية قائمة على تقديم الطلبات وليست بحق لهم ويمكن لعدد قليل جداً من طالبي اللجوء استيفاء المعايير المحددة لإعادة التوطين هذه. تشارك دول القبول في كل عام المعلومات مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلقة بعدد طالبي اللجوء وأنواع الملفات التي سيتم قبولها، وبموجب أي معايير ستقبلهم. مع تحديد الحالات الأكثر حساسية، يتم الاتصال بالأشخاص المعنيين من قبل المفوضية، وبعد الانتهاء من جميع العمليات، يتم اتخاذ القرار النهائي من قبل البلدان المستقبلة. كان هناك انخفاض كبير في عدد ملفات إعادة التوطين بسبب الحصة المنخفضة المحددة لهم، ولوجود عدد محدود من البلدان المدرجة في البرنامج، والجائحة في السنوات الأخيرة. سيؤدي إدراج المزيد من البلدان في البرنامج وزيادة الحصص إلى توفير مساحة آمنة لطالبي اللجوء الأكثر ضعفاً والتخفيف من عبء البلدان التي تستقبل الهجرة المكثفة. ولتحقيق هذا الهدف، تحتاج منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين إلى المشاركة بجدية في هذه العملية من خلال جهود المناصرة التي يبذلونها تجاه بلدانهم.

### توصيات السياسة:

#### 4.1. يجب تطوير الحوار مع الفاعلين الدوليين.

تعد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) المؤسستين الرئيسيتين لإعادة التوطين في بلد ثالث، فضلاً عن كونها مؤسسات يمكن أن تكون بمثابة جسور على المستوى الدولي. من الضروري تحديد السياسات والوزارات المسؤولة التي من شأنها زيادة التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة وإعادة التوطين في بلد ثالث. في نطاق السياسة التي سيتم تحديدها، وبدعم من المنظمات الدولية، يمكن تحسين قدرة المؤسسات

المحلية في هذا الصدد، وأيضاً سيتم تقاسم عبء المهاجرين المتقدمين إلى بلد ثالث بشكل مشترك بدعم من المنظمات الدولية.

#### **4.2. يجب أن تعمل السفارات كجسور.**

واحدة من أكبر المشاكل التي نلاحظها في إعادة التوطين هي أن حصص البلدان مثل دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية منخفضة للغاية. نظراً لأن الحصص التي حددتها الدول منخفضة، يكون معدل إعادة التوطين في بلد ثالث منخفض جداً. بالنظر إلى نطاق السياسة التي تحددها وزارة الخارجية، يجب تنفيذ أنشطة المناصرة من خلال السفارات الموجودة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) ليتم وضعها في البلدان المحددة. يمكن أن تلعب السفارات دوراً رئيسياً في تعيين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تفي بشروط الاقتصاد والأمن.

#### **4.3. يجب تطوير سياسة قبول**

بالإضافة إلى أهمية الحماية الدولية في إعادة التوطين في بلد ثالث، فإن سياسة القبول مهمة أيضاً. كنتيجة لسياسات القبول الناجحة، لن تكون هناك أي مشاكل تتعلق بالانسجام، بل يمكن أن تصبح حياة المهاجرين المحتاجين إلى الحماية أسهل. خصوصاً أن تطوير سياسات القبول التي ستجعل من السهل على المجتمع المحلي العيش في انسجام مع الأفراد المقبولين قد يمنع أن تصبح إعادة التوطين قضية سياسية ويزيد من الدعم الدولي. وكون السياسة التي سيتم تحديدها ستكون بالتعاون مع المجتمع المحلي سيسهل أيضاً سياسة القبول.

#### **4.4. إدارة الحدود على أساس الحماية**

كونه يُنظر إلى إدارة الحدود على أنها جزء مهم وشرعي من سياسات الهجرة والأمن، يجب تطوير سياسات إدارة الحدود الحساسة للحماية ويجب أن تتبنى السلطات المعنية هذه السياسات. كما يجب اعتماد إجراءات اللجوء للأشخاص الذين يسعون للحصول على الحماية الدولية وضمن حقوقهم الأساسية من قبل سلطات الحدود ذات الصلة

لتسهيل إعادة التوطين. ومن ضمن نطاق السياسة التي سيتم تحديدها، من المهم أن يتلقى الموظفون العاملون على الحدود المعلومات الكافية والتدريب المتعلق بحقوق اللاجئين. وبذلك سيتم منع الأفراد الذين تقدموا بطلبات لإعادة التوطين من مواجهة نقاط ضعف في مسار الهجرة والخطوط الحدودية.





# ورقة السياسات حول دور المنظمات المحلية

حلول شاملة و دائمة للنازحين في تركيا

## موجز

تقدم ورقة السياسة هذه مقترحات السياسات حول كيفية مساهمة المنظمات المحلية في تركيا في مواضيع الانسجام الاجتماعي والتمكين الاقتصادي والعودة الطوعية وإعادة التوطين.

---

## المحتويات

1. أهمية التوطين في الاستجابة الإنسانية ..... 1
2. نظرة عامة على دور المنظمات المحلية ..... 3
3. الانسجام الاجتماعي ..... 3
4. التمكين الاقتصادي ..... 4
5. العودة الطوعية ..... 4
6. إعادة التوطين ..... 5

## 1. أهمية التوطين في الاستجابة الإنسانية

يقود النظام الإنساني الدولي أصحاب المصلحة الخارجيون الذين يتألفون من المانحين والمنظمات المنفذة والأفراد العاملين في المجال الإنساني. تواجه منظمات المجتمع المدني الدولية ضمن هذا النظام التحدي المتمثل في إقامة شراكات هادفة مع الجهات الفاعلة المحلية والسكان المتضررين بطريقة مفيدة بهدف تقديم أفضل الخدمات لهم.<sup>1</sup> هناك أربعة نماذج رئيسية لتقديم المساعدة، بما في ذلك (1) التنفيذ الذاتي من قبل المنظمات الدولية، (2) التمويل المباشر للمؤسسات الحكومية؛ (3) التمويل المباشر من الحكومة المانحة لمنظمات المجتمع المدني المحلية. (4) التمويل من خلال المنظمات الدولية التي تتفد عبر شركاء محليين.<sup>2</sup>

كان المسعى الواضح للقطاع الإنساني هو تركيز جهود المساعدات الإنسانية بشكل أكبر على الاستجابة "المحلية". شكل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1991 ومدونة قواعد السلوك الخاصة بالصلب الأحمر لعام 1994 والمبادئ 24 لمبادرة المنح الإنسانية السليمة لعام 2003 الأساس لأول قمة عالمية للعمل الإنساني عقدت في عام 2016، اسطنبول، حيث ظهر التوطين كحل ممكن للمشاكل التي يواجهها القطاع الإنساني. ودعوة الأمين العام للأمم المتحدة في القمة العالمية 2016 للعمل الإنساني إلى أن الاستجابة الإنسانية يجب أن تكون "محلية قدر الإمكان، ودولية حسب الضرورة"، بدعم من التزام الجهات الفاعلة الإنسانية فيما يتعلق بتمويل المنظمات المحلية لما لا يقل عن 25٪ من نفقاتها السنوية والاستثمار في قدرات

الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لجعل الاستجابة الإنسانية أكثر كفاءة وفعالية وشمولية. كل ذلك أعطى التوطين أهمية كبيرة.

رفعت أجندة التوطين الآمال في إقامة علاقة أقل ترانزية بين المانحين والسكان المتضررين، حيث يتطلب من المنظمات تقديم المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة بنفسهم، وبذلك يفترض أن الإجراءات التي يتخذونها ستكون صائبة وسيوقعون الاحتياجات الميدانية بشكل أفضل من خلال خبرتهم وعلاقاتهم الوثيقة مع السكان المتضررين. من ناحية أخرى يجب على منظمات المجتمع المدني الدولية، التي يكون مقرها الرئيسي بعيداً عن المناطق المتضررة، أن تقتصر على التمويل وتنمية القدرات وأنشطة التنسيق. يمكن بذلك أن يؤدي التوطين إلى مزيد من التضامن من خلال تعزيز قدرات المنظمات المحلية وتمويلها مع التعاون لتحقيق أهداف مشتركة. هناك تعريفات مختلفة للتوطين. يصف Geoffroy و Grunewald (2017) التوطين على النحو التالي:

"توطين المساعدة هو عملية جماعية تقوم بها مختلف الجهات المعنية في نظام العمل الإنساني (المانحون، وكالات الأمم المتحدة، منظمات المجتمع المدني) تهدف إلى إعادة الجهات الفاعلة المحلية (السلطات المحلية أو المجتمع المدني) إلى مركز النظام الإنساني عن طريق منحها دور أكبر وأكثر مركزية".<sup>3</sup>

ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD - 2017)، فإن التوطين هو:

"عملية تقدير واحترام وتعزيز قيادة السلطات المحلية وقدرة المجتمع المدني المحلي في العمل الإنساني، من أجل تلبية احتياجات السكان

Frontiers in Political Science, 3.  
<https://doi.org/10.3389/fpos.2021.716287>

<sup>3</sup> de Geoffroy, V., & Grunewal, F. (2017). More than the money: Localisation in practice. Research Report, Paris: Trócaire and Groupe URD.

<sup>1</sup> Jayawickrama, J. (2018). "if you want to go fast, go alone. if you want to go far, go together.": Outsiders learning from insiders in a humanitarian context. *Interdisciplinary Journal of Partnership Studies*, 5(2), 5.  
<https://doi.org/10.24926/ijps.v5i2.1309>

<sup>2</sup> Dijkzeul, D. (2021). Making localization work: The everyday practice of three NGOs in South Sudan and Northern Uganda.

المتضررين بشكل أفضل وتجهيز الجهات الفاعلة الوطنية للاستجابات الإنسانية في المستقبل".<sup>4</sup>

يوصف التوطين أيضًا بأنه يتعلق باللامركزية في السلطة والمال والموارد في المساعدات الإنسانية والإنمائية. يتعلق بالجهات الفاعلة المحلية التي تؤثر على الإجراءات واتخاذ القرارات في مختلف أنحاء العالم - مع تدخل الجهات الفاعلة الدولية (بما في ذلك منظمات المجتمع المدني الدولية) عند الضرورة فقط ("الأكاديمية الإنسانية للتتمة 2020).<sup>5</sup>

لذلك، فإن الالتزامات الرئيسية المتصلة بالتوطين تتعلق في الغالب بمجالات مثل التمويل والشراكة وتنمية القدرات والتنسيق والتوظيف والتواصل. وفقًا لـ Roepstorff (2019)، بغض النظر عن إعادة توجيه الأموال، يجب أيضًا أن يشارك الشركاء المحليون والوطنيون بشكل أكثر منهجية في تطوير المشاريع وتنفيذها. كما يجب الاعتراف بجهود الشركاء المحليين من خلال زيادة الإبراز للجمهور.<sup>6</sup>

ومع ذلك فقد واجه التوطين بعض الصعوبات على مر السنين. على الرغم من التركيز المتزايد على التوطين، وفقًا لتقرير المساعدة الإنسانية العالمية، فقد تم تخفيض حصة الجهات الفاعلة المحلية

<sup>4</sup> Fabre, C. *Localising the Response*. Paris: OECD, 2017.

<sup>5</sup> Humanitarian Leadership Academic (2021). *Humanitarian Leadership Academy*. Available at: <https://www.humanitarianleadershipacademy.org/about/> (Erişim tarihi: 1 Mart 2021).

<sup>6</sup> Roepstorff, K. (2019). *A call for critical reflection on the localisation agenda in humanitarian action*. *Third World Quarterly*, 41(2), 284–301.

<https://doi.org/10.1080/01436597.2019.1644160>

<sup>7</sup> Development Initiatives (2021). *Global Humanitarian Assistance Report 2020*. Available at: <https://devinit.org/resources/global-humanitarian-assistancereport-2020/#downloads> (Erişim tarihi: 5 Nisan 2021).

والوطنية من التمويل الإنساني المباشر من معدل منخفض للغاية بالأساس يبلغ 3.5٪ في عام 2018 إلى 2.1٪ في عام 2019.<sup>7</sup>

كما أن طبيعة التمويل الإنساني نفسها تعرقل التوطين لأن التمويل يستمر لمدة 1-2 سنوات على الأكثر، وهو وقت قصير جدًا لتطوير القدرات والشراكات.<sup>8</sup> نظرًا لأن السكان المتضررين لا يدفعون مقابل أي من المساعدات المقدمة من المانحين، فإنهم يفتقدون مرحلة التغذية الراجعة، مما يضعهم في موقف ضعيف للغاية عند المطالبة بإدخال تحسينات في المساعدة التي يتلقونها.<sup>9</sup>

أخيرًا، هناك اختلافات بين الهياكل وطريقة عمل المنظمات الدولية والمنظمات المحلية. المنظمات المحلية هي بشكل أساسي أصغر وأكثر مرونة، وترغب في الاحتفاظ باستقلالياتها، في حين أن المنظمات الدولية تتحرك بشكل أكبر وفقًا للعرض. وتحدد السياسات والمبادئ التوجيهية إجراءاتهم، وهم يتعرضون لضغوط لاتباع سياسات المانحين ومتطلبات التمويل. وبالتالي، فإن سياسات المانحين تحدد مسار المنظمات في سلسلة المساعدات. يحدد احتكار الحكومات المانحة الرئيسية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية غير الحكومية مبادئ ومعايير العمل الإنساني.<sup>10</sup> تدفع كل هذه الأسباب النظام الإنساني ليكون أكثر استجابة للمانحين بدلاً من الشركاء المنفذين المحليين.

<sup>8</sup> Dijkzeul, D. (2005). *Models for Service Delivery in Conflict-Affected Environments: Drawing Lessons from the Experience of the Ushirika/GBV Partnership Programmes in the Eastern Democratic Republic of the Congo*. London: International Rescue Committee UK.

<sup>9</sup> Dijkzeul, D. (2021). *Making localization work: The everyday practice of three NGOs in South Sudan and Northern Uganda*. *Frontiers in Political Science*, 3. <https://doi.org/10.3389/fpos.2021.716287>

<sup>10</sup> Vaux, T. (2017). "Traditional and Non-traditional Humanitarian Actors in Disaster Response in India," in *The New Humanitarians in International Practice: Emerging Actors and Contested Principles*. Editors Z. Sezgin and D. Dijkzeul (London: Routledge), 318–337.

### 3. الانسجام الاجتماعي

- يتطلب الانسجام الاجتماعي استثمارًا طويل الأجل في شراكات بين مختلف أصحاب المصلحة المحليين.
- البلديات هي لاعب رئيسي في الانسجام الاجتماعي. يجب أن تفتح البلديات مجالس مدنها للاجئين والمنظمات التي تعمل مع اللاجئين للاعتراف بهم و منحهم صوتاً مباشراً فيما يتعلق بالخدمات المقدمة.
- يمكن للبلديات أن تتعاون مع المنظمات المحلية لدعم حملات التواصل حول التعايش السلمي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي واللوحات الإعلانية والمناسبات العامة الخاصة بالانسجام الاجتماعي.
- يبدأ الانسجام الاجتماعي على مستوى الأسرة والحي، لذلك يكون للمخاتير دور رئيسي في نشر المعلومات الصحيحة والجمع بين الجماعات المتنوعة لتخفيف التوتر على مستوى المجتمع.
- تشكل المدارس عامل تمكين رئيسي آخر للانسجام الاجتماعي بين الأطفال. تحتاج المنظمات المحلية إلى دعم مدرء المدارس من أجل وضع السياسات والممارسات المتعلقة بعدم التسامح مطلقاً مع التمر والتمييز في المدارس.
- يمكن لطلاب المدارس الثانوية والجامعات بالتعاون مع المنظمات المحلية، بدء حملات اتصال حول الانسجام الاجتماعي حيث يرفعون الوعي ويحشدون المتطوعين من الطلاب حول التعايش السلمي.

بأخذ هذه المعلومات بعين الاعتبار، على الرغم من أنه قد يكون هناك بعض التردد عندما يتعلق الأمر بالتوطين، بإمكاننا أن نقول أن زيادة الإدماج للجهات الفاعلة المحلية سيكون بمكانة أفضل من أجل الاستدامة، والفعالية من حيث التكلفة، والحساسية الثقافية، وفي النهاية "خروج أسرع للجهات الفاعلة الدولية".<sup>11</sup>

### 2. نظرة عامة على دور المنظمات المحلية

في الحالات التي يتم فيها تبني التوطين بنجاح من قبل الأنظمة الإنسانية للبلدان المتضررة من الأزمات، يُعتقد أن الحلول الدائمة التي طورتها مجتمعاتها المدنية المحلية تحظى بترحيب أكبر من قبل السكان المتضررين ومن المرجح أن تتجح. لذلك فإن الحلول المقدمة في إطار أربعة مجالات أدناه نأمل أن تلبى احتياجات هؤلاء الأشخاص الضعفاء ويمكن افتراض أنها تمثل أصواتهم.

فيما يتعلق بجميع المجالات الأربعة للحلول الدائمة للمجتمعات المتأثرة، النازحين في تركيا، ترى المنظمات المحلية بشكل أساسي أن دورها هو خلق بيئة للتعايش السلمي ودعم اندماج اللاجئين في الاقتصاد التركي. إنهم يرون الانسجام الاجتماعي والتكامل الاقتصادي كحلول دائمة ذات الإمكانيات الأعلى في تركيا.

تعد إعادة التوطين والعودة الطوعية إلى الوطن من المجالات التي يصعب التعامل معها بالنسبة للمنظمات المحلية لأنها تحتاج إلى إرادة سياسية قوية من جانب الحكومات باعتبارها المحرك الرئيسي. ومع ذلك، فقد حددت المنظمات المحلية بعض الطرق الشاملة للمشاركة في إعادة التوطين والعودة الطوعية إلى الوطن. كما أضافت المنظمات إلى الحاجة إلى مزيد من المناقشات المتعمقة في تركيا حول هذين الخيارين للحلول الدائمة.

<sup>11</sup> Roepstorff, K. (2020). A Call for Critical Reflection on the Localisation Agenda in Humanitarian Action. Third World Q. 41, 284–301. doi:10.1080/01436597.2019.1644160

- لا تزال اللغة تشكل عائقاً رئيسياً أمام الانسجام الاجتماعي. يجب أن تضع المنظمات المحلية التي تقدم الخدمات مزيداً من التركيز والموارد على تطوير اللغة.
- تحتاج مناطق معينة في تركيا إلى اهتمام محلي ومخصص بالانسجام الاجتماعي نظراً لتكوينها العرقي والديني والاجتماعي. يجب أن يتحدث هؤلاء مع بعضهم البعض بتنسيق على مستوى الدولة حول الانسجام الاجتماعي.
- يعد استهداف اللاجئين وحدهم في البرامج الإنسانية أحد العوامل الرئيسية التي تعطل الانسجام الاجتماعي. من المهم تضمين الأفراد ذو الوضع الحساس في المجتمع المضيف في هذه البرامج وتعميم الانسجام الاجتماعي في جميع أنشطة ونهج المشروع.

#### 4. التمكين الاقتصادي

- يمكن للمنظمات المحلية في جميع المقاطعات إجراء تمرين تحديد أصحاب المصلحة بما في ذلك احتياجات السوق، الفجوات في العمالة وفرص الشراكة.
- يمكن للمنظمات المحلية بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة والزراعة تصميم وتنفيذ مشاريع خاصة بهذه القطاعات بطريقة توافق بين التدريب المهني واحتياجات السوق ثم تليها ببرامج تدريب داخلية.
- لتسهيل استيعاب اللاجئين في سوق العمل، يحتاج أصحاب العمل إلى الاستثمار في الانسجام الاجتماعي في مكان العمل، من مستوى الإدارة العليا إلى صغار الموظفين. من خلال شراكات القطاع الخاص، يمكن للمنظمات المحلية قيادة جلسات توعية حول حقوق اللاجئين وعدم التمييز وظروف العمل اللائقة للمساعدة في تسهيل اندماجهم في مكان العمل.

- يساعد إنشاء مجموعات دعم العمال بين اللاجئين على بناء التفاهم والقدرات فيما يتعلق بثقافة التوظيف وحقوق العمال في تركيا.
- من خلال مجموعات دعم العمال المحليين هذه، يمكن للمنظمات المحلية مراقبة أي انتهاكات للحقوق في مكان العمل والقيام بالدعوة القائمة على الأدلة للتأثير على السياسات والممارسات المتعلقة بتوظيف اللاجئين.
- وكفي تتخرب اللاجئين في سوق العمل، فإنهن بحاجة إلى الوسائل التي تسهل عليهن الأعمال المنزلية داخل المنزل وخاصة رعاية الأطفال. يمكن استخدام تمويل المشروع لتطوير حلول مجتمعية لهذا الغرض .
- ستساعد المناقشات الجماعية التي تركز على المرأة وحشد اللاجئين على المستوى المحلي في تحديد رائدات الأعمال بالإضافة إلى المجالات المحتملة الأخرى لتوليد الدخل.

#### 5. العودة الطوعية

- إن إنهاء النزاع وتوفير بيئة لعودة آمنة وكريمة هو دور الحكومات. يمكن للمنظمات المحلية أن تلعب دوراً رئيسياً فقط بمجرد أن تصبح شروط العودة إلى الوطن ناضجة.
- إلى أن يتم استيفاء هذه الشروط، يمكن للمنظمات المحلية تشكيل فرق مراقبة داخل المديرية العامة لإدارة الهجرة على مستوى المحافظات للتأكد من أن عمليات العودة هذه طوعية وليست قسرية.
- يمكن للمنظمات التي يقودها اللاجئون إنشاء آليات اتصال لمراقبة سلامة العائدين وكذلك لمراقبة استقرار الوضع في بلد المنشأ كشرط للعودة الجماعية إلى الوطن.

## 6. إعادة التوطين

- يمكن إنشاء ائتلاف من المنظمات التي يقودها اللاجئون لتقديم الاستشارات لحكومات الأطراف الثالثة حول معايير طلب إعادة التوطين وكذلك لاقتراح طرق شاملة وشفافة لإعادة تصميم عملية تقديم الطلبات وإدارتها.
- يمكن إنشاء مراكز المعلومات التي يديرها اللاجئون في جميع أنحاء البلاد لنشر المعلومات المتعلقة بإعادة التوطين بشكل واضح وواسع على جميع السكان اللاجئين.
- يمكن لهذا الائتلاف من المنظمات التي يقودها اللاجئون مراجعة حكومات الأطراف الثالثة والتغذية الراجعة بشأن فاعلية ممارسات إعادة التوطين الخاصة بهم.
- بالتعاون مع ائتلاف من المنظمات التي يقودها اللاجئون، يمكن للمديرية العامة لإدارة الهجرة تطوير موقف وطني بشأن إعادة التوطين والضغط على حكومات الأطراف الثالثة، بما في ذلك دول الخليج، لزيادة أهداف إعادة التوطين.



# مقترحات الحلول الدائمة

مقترحات الحلول الدائمة المستنتجة حول الانسجام الاجتماعي والتمكين الاقتصادي والعودة الطوعية وإعادة التوطين.

## موجز

تم تحرير هذا التقرير من نتائج ورشة العمل حيث اجتمعت المنظمات المحلية في تركيا لتطوير مقترحات حلول دائمة للمشاكل التي يواجهها اللاجئون.

---

## المحتويات

|   |   |
|---|---|
| 2 | نظرة عامة   |
| 2 | ما هي الحلول الدائمة؟                                   |
| 3 | لماذا الحلول الدائمة؟                                   |
| 3 | ما الهدف من الحلول الدائمة؟                             |
| 4 | توصيات الحلول الدائمة                                   |
| 4 | الاندماج المحلي (الانسجام الاجتماعي والتمكين الاقتصادي) |
| 4 | الانسجام الاجتماعي                                      |
| 5 | التمكين الاقتصادي                                       |
| 6 | العودة الطوعية  |
| 7 | إعادة التوطين   |
| 8 | دور المنظمات المحلية                                    |

## نظرة عامة

تم تجميع هذه الوثيقة من نتائج ورشة عمل نظمتها جمعية وطن ودعم الحياة والهلال الأزرق الدولي بتمويل من DANIDA ، كجزء من مشروع "دعم المجتمع المدني المحلي لتعزيز الحلول الدائمة الشاملة للسكان المتضررين من النزوح في تركيا". ركزت ورشة العمل على كيفية تنظيم ودعم النظام الإنساني المحلي في تركيا بشكل أفضل، وتحسين الإجراءات بأكثر الطرق فعالية لمساعدة اللاجئين الذين يعيشون في تركيا على الوصول إلى حلول دائمة عبر التوطين. في ورشة العمل، حيث التقت المنظمات من المجتمع المضيف والتي يقودها اللاجئون معاً، تم الكشف عن حلول ميدانية دائمة ومباشرة ومن أفكار اللاجئين .

وتبرز هذه الوثيقة المساهمات والتوصيات الرئيسية لمختلف منظمات المجتمع المدني المحلية التي شاركت في ورشة العمل في 5 مجالات مختلفة؛

1. التكامل المحلي (الانسجام الاجتماعي والتمكين الاقتصادي)
2. العودة الطوعية
3. إعادة التوطين
4. دور المنظمات المحلية

## ما هي الحلول الدائمة؟

يمكن تعريف أي وسيلة تمكن اللاجئين والأشخاص المتضررين من الأزمات على العيش حياة طبيعية من خلال حل مشاكلهم بطريقة مرضية ودائمة على أنها حل دائم.<sup>1</sup> لا تحتمل احتياجات هؤلاء الضحايا ومخاوفهم المتعلقة بحقوق الإنسان عند نهاية النزاع أو الكارثة الطبيعية التي أدت لنزوحهم، حتى لو كانوا محميين في البداية من أي كارثة طبيعية أو نزاع قائم. غالباً ما يواجهون مشاكل مختلفة لا يستطيعون حلها بأنفسهم، وهم بحاجة إلى الدعم إلى أن يتم إيجاد حل دائم لهم. ويمكن القول إنه تم التوصل إلى حل دائم في حال لم يعد اللاجئين أو الأشخاص المتضررون من الأزمات بحاجة إلى المساعدة والحماية من مصادر خارجية ويمكنهم التمتع بحقوقهم الإنسانية دون تمييز أينما ذهبوا.

ومهما كانت أسباب خروج اللاجئين والنازحين من ديارهم، فإنهم سيظلون قلقين بشأن احتياجاتهم الأساسية وحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، قد لا يتمكن اللاجئون العائدون إلى موطنهم من إعادة بناء منازلهم أو حياتهم لأن العامل الذي أدى إلى النزوح جعل المنطقة غير آمنة للعيش فيها أو لأن منازلهم السابقة قد احتلها أشخاص آخرون. قد لا يتمكن الأشخاص الذين يفضلون الاندماج المحلي في جزء آخر من البلد من العثور على عمل أو سكن بسبب التمييز الذي يمارسه السكان المحليون أو السلطات، وعندما يفعلون ذلك، قد يواجهون طرق تعامل مختلفة عن مجتمعاتهم المحلية. قد يحتاج أولئك الذين أُعيد توطينهم في بلد آخر إلى مساعدة إنسانية وتنموية ومالية حتى يتمكنوا من الوصول إلى سبل العيش والتعليم والخدمات الصحية في بلد إقامتهم الجديد. وبالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي فهم الحلول الدائمة على أنها مجرد إعادة الشخص المتضرر إلى بيته القديم وإعادة ترسيخ الوضع

<sup>1</sup> BM Mülteciler Yüksek Komiserliği (UNHCR), UNHCR Yüksek Terimler Sözlüğü, Haziran 2006, Revizyon 1, şu adresten edinilebilir: <https://www.refworld.org/docid/42ce7d444.html> [erişim tarihi: 4 Kasım 2021]

القائم القديم. في حال تلبية احتياجات شخص ما وتمكينه من التمتع بحقوقه الأساسية دون تمييز، يمكنه أن يجد حلاً دائماً في مكان إقامته<sup>2</sup>.

## لماذا الحلول الدائمة؟

يمكن أن يكون التهجير القسري، سواء كان قصير الأجل أو طويل الأجل، في الداخل أو في الخارج، مدمراً للغاية بالنسبة للمتضررين. تشمل عواقب النزوح فقدان المنزل والأرض والممتلكات؛ تعطيل سبل العيش أو التعليم، والانفصال عن المجتمع وأفراد الأسرة؛ التعرض الشديد للمخاطر الأمنية، بما في ذلك فقدان الوثائق الشخصية وما يرتبط بذلك من الحرمان من الحقوق، وكذلك الآثار النفسية للخسارات والصدمات.

تضعف قدرة وجهود المتضررين لإعادة بناء حياتهم، حتى لو نزحوا، بينما تتفاقم نقاط الضعف الناتجة عن النزوح مع مرور الوقت إذا لم يتم دعمهم من قبل الموارد الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون للنزوح تداعيات اقتصادية وسياسية وأمنية خطيرة خارج مجتمعات النازحين. يمكن أن يؤدي وجود أعداد كبيرة من اللاجئين في المجتمعات المضيفة إلى إجهاد البنية التحتية العامة والنظام والخدمات الاجتماعية، مما قد يعرض المكتسبات الإنمائية للخطر. ومع ذلك، يمكن أن يكون للمجتمعات النازحة آثار إيجابية للغاية وذلك في البلاد التي لا يعاني السكان المحليون حالياً للعثور على وظائف وهناك قدرة اقتصادية وبنية تحتية كافية لإدماجهم.

بشكل عام، هناك حاجة إلى حلول دائمة للنزوح لتحسين نتائج جهود النزوح وإعادة الإدماج باسم الأشخاص المتضررين. يحق لجميع المتضررين، بما في ذلك اللاجئين و النازحين والمجتمعات المضيفة، إيجاد حل لمشاكلهم المحتملة. لا غنى عن الحلول الدائمة لمشاكل اللاجئين وجميع المجتمعات المتضررة من أجل السلام والأمن على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ولخلق ظروف مستقرة وآمنة ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للجميع.

## ما الهدف من الحلول الدائمة؟

تهدف إجراءات الحلول الدائمة، التي نجحت على المدى الطويل، إلى تقليل المتطلبات المعيشية للاجئين والمجتمعات المتضررة ولكي يتمكنوا من الوصول إلى حقوقهم الإنسانية. هذه العملية التي تتطلب العمل المنسق ومشاركة العديد من الجهات الفاعلة، تغطي جميع مجالات المساعدات الإنسانية وتقدم الحلول .

## كيف نفهم أنه تم التوصل إلى الحل الدائم؟

<sup>2</sup> Brookings-Bern Yer Değiştirme Üzerine Projesi, IDP'ler için Dayanıklı Çözümler üzerine IASC Çerçevesi, Nisan 2010, şu adresinde mevcuttur: <https://www.refworld.org/docid/4c5149312.html> [erişim tarihi 4 Kasım 2021]

لفهم أنه تم التوصل إلى حل دائم، من الضروري دراسة المشاكل الماضية في حياة اللاجئين أو الأشخاص المتضررين من الأزمات ثم مقارنتها بالحاضر. المعايير التي يمكن أن تشير إلى أي مدى تم إيجاد حل دائم قد تشمل السلامة والحماية والوصول إلى التعليم والخدمات العامة والرفاهية الاقتصادية. يمكن أن تشير ملاحظة مدى فعالية ما سبق ذكره اليوم إلى ما إذا كان النجاح قد تحقق أم لا.

يمكن من خلال إجراء تقييمات مفصلة للاحتياجات والملاحظات الميدانية تحت عناوين الانسجام الاجتماعي والسلامة والحماية والانسجام والوصول إلى العدالة والمساواة والحياة الاجتماعية، والتدقيق في العناوين الاقتصادية كالعالة وسبل العيش ومستويات الرفاهية وما إلى ذلك؛ يمكن بسهولة ملاحظة كيف يتم الوصول إلى الحلول الدائمة بنجاح من خلال البيانات التي تم جمعها مما سلف.

## توصيات الحلول الدائمة

الحلول الدائمة التي خلقتها المنظمات المحلية العاملة من أجل أزمة اللاجئين في تركيا من خلال ورشة العمل المدرجة أدناه. اقتراحات المنظمات المحلية التي تسعى إلى حلول دائمة تحت عناوين الاندماج المحلي والعودة الطوعية وإعادة التوطين مدرجة في البنود أدناه.

## الاندماج المحلي (الانسجام الاجتماعي والتمكين الاقتصادي)

### a. الانسجام الاجتماعي

- يجب تطوير أساليب تقايل هادفة لضمان استمرارية تقايل اللاجئين مع السكان المحليين. ضمن هذه الأساليب، يجب أن يكون التركيز على القواسم المشتركة (الثقافة والمطبخ والدين وغيرها) التي ستجمع المجتمعات معاً.
- يجب ضمان استمرارية دورات اللغة من أجل التطوير اللغوي الفعال.
- بالإضافة إلى سياسات الانسجام الاجتماعي التي سيتم وضعها على النطاق العام، يجب إجراء دراسات حول الانسجام الاجتماعي للمجتمع المضيف ومجتمعات اللاجئين على المستوى المحلي.
- يجب بذل الجهود لمنع تلوث المعلومات واللغة التمييزية في وسائل الإعلام الرئيسية ووسائل التواصل الاجتماعي، ويجب مضاعفة الأمثلة الجيدة مثل "الأخطاء المعروفة الحقيقية".
- ينبغي بذل الجهود لمنع اللغة والمعلومات التمييزية في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي ويجب زيادة الأمثلة الجيدة مثل "الأخطاء المعروفة كالحقيقة".
- ينبغي إشراك منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات وعمليات صنع القرار من خلال القيام بأنشطة المناصرة فيما بينها.
- ينبغي تعميم مفهوم الانسجام الاجتماعي ومراعاته في عمليات صنع السياسات.

- يجب على منظمات المجتمع المدني زيادة الوعي بالجوانب الإيجابية لاستضافة اللاجئين مع أشخاص مثل الفنانين والقادة المحليين والمؤثرين، ومن خلال أدوات مثل الترويج من أجل الخدمات العامة والأفلام القصيرة والإعلانات.
- ينبغي لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات العامة التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل لتقديم حلول دائمة في سياق الانسجام الاجتماعي.
- يجب على منظمات المجتمع المدني تطوير استراتيجياتها بطريقة منسقة وتطوير المشاريع التي تكمل بعضها البعض.

## b. التمكين الاقتصادي

- بما أن مشاركة الذكور ستكون أعلى بكثير في المشاريع الموجهة للتوظيف القائمة على العمالة غير الماهرة أو القوة البدنية، يجب تحليل الديناميكيات الثقافية والظروف المعيشية للمجموعة المستهدف، وبالتالي ينبغي تقديم الحوافز التي تشمل الفعاليات المدرة للدخل للنساء.
- في البنى الثقافية التي تفرض على المرأة مسؤوليات في المنزل (مسؤولية الأفراد المحتاجين للرعاية، والعمل المنزلي، وما إلى ذلك)، ينبغي دعم المرأة من خلال العمل الذي يمكنها القيام به من المنزل (الإنتاج المنزلي) أو يجب تضمينها في الإنتاج أو الهياكل الموجهة نحو البيع التي لا تتطلب ساعات العمل الإلزامية (التعاونيات النسائية).
- يجب اتخاذ تدابير وقائية للنساء غير القادرات على القيام بالأعمال التي عادة ما يقمن بها بسبب ضغط الأسرة، ويجب تنظيم تدريب للتوعية حول مساواة النوع الاجتماعي لأفراد الأسرة ويجب زيادة الوعي الأسري.
- وينبغي إجراء دراسات نموذجية للمرأة من أجل اكتساب الثقة بالنفس، وينبغي نقل الفوائد التي يمكن تقديمها إلى أفراد الأسر والمجتمع على حد سواء، وينبغي إشراك القادة في هذه العمليات.
- وينبغي تثقيف أفراد الأسر لضمان عدم الضغط على النساء بأي شكل من الأشكال من حيث ساعات العمل وطبيعة الوظيفة (ربما يتعارض مع العرف الثقافي) في عملية التوظيف، وبالتالي ينبغي إدراج الدورات التوعوية والتدريبية في مشاريع التوظيف.
- يجب البحث في الأعمال التي زاد عرضها أثناء مرحلة الجائحة مثل شركات النقل والتسليم والخدمات اللوجستية والتجارة الرقمية، كما يجب تطوير المشاريع المتعلقة بمجالات الأعمال هذه.
- لإنشاء مشاريع تكميلية من قبل مؤسسات مختلفة وتجنب الازدواجية، يجب إنشاء هيكل يمكنه تنفيذ مهمة التنسيق، بما في ذلك جميع طلبات التمويل. لكي تكون ملزمة بشأن هذه القضية، ينبغي السعي للحصول على دعم السلطات العامة وينبغي إنشاء هيكل شامل.
- يجب تقديم التدريب المهني داخل الشركات التي يمكنها خلق فرص عمل أو في ورش عمل للتدريب المهني المجهزة التي تقبل بها الشركات بدلاً من مراكز التعليم العامة.

- يجب عقد ندوات توعوية لإظهار أن المساعدات المادية ليست وسيلة منتظمة لتأمين الدخل.
- يجب زيادة عمليات التفتيش العامة لمنع التوظيف غير المسجل ويجب تشجيع اللاجئين على العمل المسجل.
- ينبغي إبلاغ مزايا التوظيف الرسمي إلى كل من العمال وأصحاب العمل بالتفصيل، كما ينبغي إبلاغهم بالعقوبات التي قد يواجهونها لدى مخالفة ذلك.
- يجب تقديم البرامج التي توفر حوافز للتوظيف المسجل وإجراء دراسات توعية حول هذه المسألة. في هذا السياق، يجب تقديم الدعم لعمليات طلب تصريح العمل ودفع الرسوم. يجب بالإضافة إلى ذلك تقديم الحوافز للشركات التي توظف عمالاً مسجلين.
- يجب تضمين التدريب على تنمية المهارات الاجتماعية في المشاريع التي تهدف إلى التمكين الاجتماعي والاقتصادي.
- يجب أن يكون الحضور إلزامي في مشاريع التدريب المهني التي يتم تنفيذها لضمان عمل المهاجرين في وظائف لائقة، ويجب تقديم بدل نفقات يومي يسد حاجة المستفيد من المشروع للعمل في وظيفة أخرى خلال الدورة التدريبية.
- يجب إجراء بحث تمهيدي عند تحديد وحدات التعليم المهني في مشاريع التعليم المهني، ويجب تحديد الوحدة وفقاً لفرص العمل المحلية، وإن أمكن يجب إبرام اتفاق مبدئي مع الشركات المزودة للتوظيف. يجب إدراج الشركات التي توفر فرص العمل في عمليات التدريب المهني (فترة اختيار المتدرب، وتحديد وحدة ومحتوى التدريب المهني) في التدريب المهني الذي سيتم إجراؤه بهذه الطريقة.
- يجب تقديم دعم التنفيذ الضروري من خلال توفير التعاون (إن أمكن، على مستوى المديرية العامة) لإدراج اللاجئين في برامج الحوافز التي تنفذها IŞKUR في هذا الصدد، يجب طرح إجراءات مثل دعم الترجمة والإعلان بلغات مختلفة وتحديد الشركات التي يمكن أن تستفيد من الحوافز والتوسط بين الشركة المتقدمة و IŞKUR.
- يجب بذل الجهود لضمان أن تكون كل خطوة يتم اتخاذها هي خطوة لتقليل البطالة لمجتمع المهاجرين أيضاً.
- يجب إدخال ريادة الأعمال والتعاونيات على جدول الأعمال بشكل مكثف أكثر.

## العودة الطوعية

- يجب معالجة أسباب الهجرة غير النظامية لغير السوريين في بلدانهم الأصلية وينبغي البحث عن حلول لتقليل الأعداد.
- يجب تنفيذ أنشطة كسب العيش مثل دعم فرص العمل الحر للعائدين والتوظيف والدعم المادي ودعم الاحتياجات الأساسية لتشجيع العودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية.
- ينبغي زيادة التنسيق والتعاون من خلال إقامة اتصالات امتن مع وحدات الهجرة ووزارتي الداخلية والخارجية في بلدان المنشأ، باستثناء اللاجئين السوريين.

- تعزيز ودعم قيادة المنظمات السورية داخل البلاد والمنظمات التي يقودها اللاجئون والمغتربين في إعادة إعمار سوريا، بما في ذلك الاستثمارات في تحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والوظائف وخلق فرص العمل.
- ينبغي تزويد المهاجرين غير النظاميين الذين يقبلون العودة الطوعية بدعم الاحتياجات الأساسية خلال عملية العودة.
- يجب ترجمة النماذج الموقعة للعودة الطوعية إلى اللغة الأصلية للمهاجر مع دعم الترجمة.
- يجب تقديم الدعم القانوني الطوعي أثناء عملية العودة الطوعية.
- يجب تزويد التدريب على قانون اللاجئين الذي يتم تقديمه في نقابات المحامين بمحتوى أكثر شمولاً، ويجب أن يتمكن المزيد من الممثلين القانونيين من الوصول إلى هذه البرامج التدريبية.
- يجب تخفيف الخطاب السياسي حول عودة اللاجئين خلال فترات الانتخابات و / أو إيقافه من خلال جهود المناصرة التي تبذلها المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية، وبالتالي رفع مستوى الوعي.
- وينبغي إتاحة آلية العودة الطوعية والعمل بها في حالة المهاجرين غير الشرعيين الذين يرغبون في العودة ولكنهم يفتقرون إلى الموارد المادية. وإذا لم تكن هناك أسباب مادية، ينبغي تشجيع آلية تنقيد بالمعايير الإنسانية.
- يجب الإشراف على آلية العودة الطوعية والرقابة عليها، والبقاء على اتصال دائم مع أولئك الذين اكتملت عملية عودتهم، ويجب إبلاغهم بوضعهم الأمني.

## إعادة التوطين

- يجب عقد اجتماعات التعاون والمناصرة بين الحكومة ومفوضية شؤون اللاجئين و المنظمة الدولية للهجرة حول إعادة التوطين.
- بعد هذه الدراسة، يجب إنشاء مجلس/ لجنة (هيئة محلفين)، وإجراء مفاوضات مع المؤسسات العامة بشأن إعادة التوطين وإنشاء عنصر للضغط السياسي واتخاذ موقف على المستوى الوطني.
- يجب أن يتم إنشاء مجلس / لجنة من قبل مجموعة مناصرة التوطين Localization Advocacy Group ويجب إجراء مناقشات مع السلطات ذات الصلة بشأن إعادة التوطين.
- يجب إنشاء مجلس يشارك بشكل نشط في هذه القضية كي تحدد البلدان حصص أكبر وتخفف معايير القبول، ويجب تطوير تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال إنشاء إستراتيجية حشد التأييد.
- يجب التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية لإرسال وثائق الطلب إلى دولة ثالثة بسرعة أكبر لتسريع العملية.

- ينبغي إنشاء أرضية مشتركة بشأن تحديد أولويات ملفات البلدان الثالثة؛ ويجب استشارة إدارة الهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بخصوص هذه المسألة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك مزيد من التعاون مع منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بهذه القضايا.
- يجب أن تدعم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) أيضاً جهود المناصرة بشأن إعادة التوطين، وينبغي التماس الدعم في هذا الصدد من خلال السفارات.
- كما يجب العمل على إعادة التوطين في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- يجب على الاستشاريين تقديم المزيد من المعلومات للمهاجرين قبل إعادة توطينهم في بلد ثالث حول ما سيواجهونه في البلدان التي سيذهبون إليها.

## دور المنظمات المحلية

- يتطلب الانسجام الاجتماعي والتكامل الاقتصادي استثمارات طويلة الأجل في مختلف شراكات أصحاب المصلحة المحليين.
- البلديات والمخاتير والمدارس والجامعات هي الجهات الفاعلة الرئيسية في الانسجام الاجتماعي. يمكن القيام بحملات الاتصال والأنشطة المختلفة المتعلقة بالانسجام الاجتماعي بالتعاون مع المنظمات المحلية؛ يمكن حشد المتطوعين.
- لا تزال اللغة تشكل عقبة أمام الانسجام الاجتماعي. يجب على المؤسسات التي تقدم الخدمات والمنظمات المحلية تكريس المزيد من الموارد لتعليم وتطوير اللغة.
- يمكن إنشاء منصة بحيث يمكن لأعمال ودراسات الانسجام الاجتماعي المحلية الخاصة بالمحافظات ومناطق مختلفة في تركيا التعلم من بعضها البعض والعمل المنسق.
- من الأفضل ألا يتم استهداف اللاجئين وحدهم في برامج المساعدة الإنسانية وأن الانسجام الاجتماعي يجب أن يتم تعميمه في جميع أعمال اللاجئين.
- يمكن للمنظمات المحلية في جميع المحافظات إجراء دراسة رسم خرائط لأصحاب المصلحة تشمل احتياجات السوق وفجوات التوظيف وفرص الشراكة.
- يمكن للمنظمات المحلية بالتعاون مع الغرف المهنية تنفيذ مشاريع خاصة بالمحافظات وربط التعليم المهني بالتوظيف لمطابقة احتياجات السوق.
- ستكون خطوة مهمة لأصحاب العمل للاستثمار في الانسجام الاجتماعي في مكان العمل، من مستوى الإدارة العليا إلى صغار الموظفين، بالتعاون مع المنظمات المحلية.

- يمكن للمنظمات المحلية تشكيل مجموعات دعم العمال مع اللاجئين وخلق المعرفة حول ثقافة التوظيف وحقوق الموظفين في تركيا.
- من خلال مجموعات دعم العمال هذه؛ يمكن للمنظمات المحلية مراقبة انتهاكات حقوق مكان العمل والتأثير على السياسات والممارسات المتعلقة بالتوظيف.
- يمكن للمنظمات المحلية تطوير حلول مجتمعية تدعم رعاية الأطفال لتمكين دخول النساء اللاجئات سوق العمل.
- من خلال لقاءات مجموعات التركيز النسائية، يمكن للمنظمات المحلية حشد اللاجئات على المستوى المحلي وتحديد رائدات الأعمال والمجالات المحتملة لتوليد الدخل.
- يمكن تقديم الاستشارات إلى الحكومات المعنية بشأن إعادة التوطين من خلال تحالف تشكله منظمات اللاجئين. وبهذه الطريقة، يمكن التأكد من تحسين المعايير والعمليات الخاصة بالتقدم إلى بلد ثالث وجعلها شاملة وشفافة وتوفير إجراء للتغذية الراجعة بشأن فعالية الطلبات.
- يمكن إنشاء مراكز المعلومات التي يديرها اللاجئون والتي ستبادل المعلومات حول إعادة التوطين لجميع اللاجئين بشكل علني وعلى نطاق واسع في جميع أنحاء تركيا.
- يمكن لمنظمات اللاجئين الضغط على حكومات البلدان الثالثة لإعادة التوطين بالتعاون مع المديرية العامة لإدارة الهجرة.
- يمكن للمنظمات المحلية على مستوى المحافظات تشكيل فرق مراقبة حتى يتم استيفاء شروط العودة الآمنة والكرامة ومراقبة العودة الطوعية.
- يمكن لمنظمات اللاجئين إنشاء آليات مراقبة واتصال لمراقبة سلامة العائدين، ومراقبة الوضع في موطنهم الأصلي والتأكد من استيفاء شروط عودتهم .









**MINISTRY OF  
FOREIGN AFFAIRS  
OF DENMARK**  
*Danida*

